

رأس ماله 600 ألف دينار

بدء عمل صندوق تنمية الموارد البشرية لتأهيل موظفين لقطاع الخدمات المالية

■ ضاحية السيف - عباس سلمان

□ أعلن أمس عن بدء عمل صندوق تنمية الموارد البشرية لتأهيل موظفين لقطاع المصارف والخدمات المالية، في وقت أظهرت فيه دراسة حاجة البحرين إلى أكثر من 1300 موظف متخصص في القطاعين المصرفي والتأمين خلال الخمس سنوات المقبلة.

وقال رئيس الصندوق مراد علي مراد إن الصندوق التابع لمؤسسة نقد البحرين والذي تم تأسيسه قبل نحو عام، يهدف إلى تهيئة ثروة من الموارد البشرية الأكفاء لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية وتعزيز قدرة المملكة على المنافسة في قطاع الخدمات المالية.

وأضاف أن شركة «ارنست أند يونغ» قامت بإجراء مسح لتحديد الفجوات في المهارات المحلية، بالإضافة إلى متطلبات الكفاءة المستقبلية في قطاع الخدمات في المملكة بهدف وضع استراتيجية لتمويل ودعم مبادرات الصندوق الذي تبلغ موازنته 600 ألف دينار قدمت من مؤسسة النقد وبعض المؤسسات المالية العاملة في البحرين. وذكر مراد أن الشركة قامت بإجراء دراسة معيارية مع التركيز على المبادرات المتعلقة بالموارد البشرية في قطاع الخدمات المالية في مركزي فرانكفورت وسنغافورة الماليين». كما قامت بإجراء بحث أولي عن طريق إجراء مجموعة من عمليات المسح الميدني على 30 مؤسسة مالية في المملكة لتمثيل القطاع فيما يتعلق بالأنشطة التقليدية



خلال المؤتمر الصحفي

المالية في المملكة».

وأضاف أن الصندوق يقوم بإعداد استراتيجية للسنوات الثلاث المقبلة تركز على تخطيط العمل وتعبئة الجهود وإعطاء الأولوية لدعم العاملين في القطاع المصرفي والمالي للحصول على المؤهلات المطلوبة والإسهام في سد الفجوة الموجودة في المستقبل القريب.

كما سيبحث الصندوق تنمية الموارد البشرية مع وزارة التربية والتعليم والجامعات والمعاهد العلمية وجمعية التأمين لإرساء معايير الكفاءة في القطاع، وسيتم التنسيق مع الوزارات والجامعات والمعاهد المختصة من أجل مطابقة المناهج مع احتياجات القطاع المالي والمصرفي على نطاق أوسع وأكثر تخصيصاً.

وأظهرت الدراسة أن عدد العاملين في القطاع المالي والمصرفي في العام 2005 بلغ 6400 موظف، وأن الزيادة المطلوبة في الخمس سنوات المقبلة تبلغ 1340، ما سيرفع عدد الموظفين إلى نحو 7500 بحلول العام 2010.

وقال البيان: «تهيب بجميع دوائر الموارد البشرية بمساندة هذا المشروع المهم والمميز والأول من نوعه في مملكة البحرين وحث موظفيهم على المشاركة لاكتساب المهارات المطلوبة في القطاع وتقديم المشورة لهم بشأن كيفية التقدم لتمويل المؤهلات والبرامج التدريبية المطلوبة في القطاع المالي والمصرفي». ويمكن الوصول إلى إدارة الصندوق على موقعها www.hrdfund.org.

وتقنية المعلومات والتسويق والمبيعات وعمليات التخزين والشؤون القانونية.

وفي قطاع التأمين فإن المملكة تحتاج إلى المزيد من المهنيين في ضمان الاكتتاب (ما عدا السيارات) وتحليل الاستثمار وإدارة المحافظ المالية وإدارة المخاطر والرقابة المالية وإدارة الشؤون المالية بالإضافة إلى تقنية المعلومات.

وقال بيان رسمي من الصندوق: «تؤكد نتائج البحث الأولية وورش عمل الرؤساء التنفيذيين وتوجهات مؤسسة نقد البحرين للتوظيف والتوقعات المستقبلية... على عدم كفاية المهارات في قطاع الخدمات

منها البحرين. ويعمل في البحرين وهي المركز المالي والمصرفي في المنطقة أكثر من 100 مصرف ومؤسسة مالية من ضمنها 56 وحدة مصرفية خارجية و23 مصرف تجاري و27 مصرف ومؤسسة مالية إسلامية تبلغ مجموع الموجودات فيها أكثر من 130 مليار دولار.

وبيّنت الدراسة أن البحرين تحتاج إلى مزيد من الموظفين في أقسام إدارة المخاطر والموارد البشرية الاستراتيجية والخدمات المصرفية الاستثمارية والتحليل والرقابة المالية والالتزام بالأنظمة والتدقيق الداخلي وتحليل الائتمان

الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة. وقال مراد: «مبادرة صندوق الموارد البشرية تأتي في وقت مناسب في ظل هذه المتغيرات، والتركيز على مجالات التأهيل والتدريب والتطوير للبحرين في المجالات المختلفة، وإن القطاع المالي والمصرفي هو أحد القطاعات الاقتصادية وينمو فيه الطلب على المهارات والوظائف».

وقدر أن القطاع المصرفي والمالي ينمو بأكثر من 4 في المئة وهو الرقم الذي ورد في دراسة «ارنست أند يونغ». وأضاف أن الصندوق مولّ طالباً واحداً لدراسة إدارة المخاطر وهو إحدى الفجوات التي تعاني